اختتم مجلس الشورى يوم أمس اجتماعاته برئاسة الأخ الاستاذ عبدالعزيز عبدالغني رئيس مجلس الشورى التي استمرت لمدة يومين تم خلالها مناقشة الجزء الأول من موضوع دور تكنولوجيا الاتصالات وتقنية المعلومات في دعم خطط التنمية المتكاملة لليمن وذلك بحضور الأخ أحمد محمد صوفان- نائب رئيس الوزراء- وزير التخطيط والتعاون الدولي وعدد من الاخوة المسؤولين في الجهات المعنية.

وعقب إنتهاء الاجتماع التقت «الثورة» بعدد من الاخوة أعضاء مجلس الشورى وكذا المشاركين من الجهات الحكومية الذين قدموا العديد من الافكار والاطروحات حيال الوسائل المطلوبة لتوحيد الجهود للاستفادة من تقنية المعلومات وتسخيرها لتطوير العمل الإداري والتنموي في القطاعين العام والخاص وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا ،، مستعرضين في هذا الجانب السبل الكفيلة بالتغلب على أوجه القصور.

متابعة/رياض شمسان

اعضاء في مجلس الشورى ومسئولون في الجهات المعنية يتحدثون عن رؤيتهم لدور تكنولوجيا الاتصالات في دعم التنمية

استخدام التكنولوجيا في اليمن.. الاجتهادات.. وأوجه القصور!

تأهيل الكادر

● الأخ / حسين المسوري - عضو مجلس الشورى:

-إن ثورة المعلومات في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين أحدثت نقلة كبيرة في حياة البشر وبالتالي فإن التعاطي مع هذا العلم بقدرات عالية من الخبرة والمعرفة والاستفادة من التطورات الحديثة في تقنية المعلومات، كذلك يجب أن يؤهل الكادر المستخدم لهذه التقنية بحيث يكون مقتدراً في معلوماته الفنية بل وتؤهله لصيانة هذه التقنية وايضا يكون قادراً على الابتكار والإبداع لأن هذا العلم يتطور من حين لآخر.

أما بالنسبة للدولة ومؤسساتها وتوحيد الجهود ففي تقديري أن هذا الأمر يحتاج إلى هيئة استشارية عالمية من المؤسسات المصنعة لتقدم الدراسة العلمية لكيفية توحيد هذه الجهود وربط المؤسسات بشبكة متطورة من الأنظمة التي تحقق للبلاد تطوير العمل الإداري في الهيئات والمؤسسات المختلفة، أما الاجتهاد بدون علم ومعرفة وخبرة فإننا نضيع الجهود والأموال بدون مردود يخدم الأهداف المرجوة .

■ حسين المسوري

■ طه غانم

ينبغي ربط المؤسسات بشبكة متطورة من الأنظمة

مركز رئيسي للمعلومات

● الأخ/ طه أحمد غانم - عضو مجلس الشورى:

- في اعتقادي أن الوسائل المطلوبة لتوحيد الجهود للاستفادة من تقنية المعلومات لتطوير العمل الإداري وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا هي كثيرة ومنها:

- ضرورة الاهتمام بالكادر البشري المؤهل في مجال تقنية المعلومات ودعمه مادياً ومعنوياً، أي بتحديد كادر وظيفي خاص بهذه الكوادر الشابة المؤهلة ليتسنى لها الإبداع في مجالها.

- إنشاء (مركز رئيسي للمعلومات) يضم أبرز الكوادر الوطنية المؤهلة في هذا المجال ورفدها بخبراء من الدول الشقيقة والصديقة لوضع وتنفيذ الاستراتيجية المطلوبة لتطوير العمل الاداري وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

■ عبدالرحمن البروي

■ محمد عبدالقادر الرملي

علينا الاستفادة من استراتيجيات الدول الشقيقة والصديقة في هذا المجال

الاستفادة من خبرات الأشقاء والأصدقاء

● الأخ/ عادل السقاف - عضو مجلس الشورى:

- الوسائل المطلوبة لتوحيد الجهود للاستفادة من تقنية المعلومات هي عديدة وأرى أن أبرزها الآتي:

- لابد من الاهتمام الكبير بقطاع تقنية المعلومات وتوفير كافة الامكانيات اللازمة له.

- الاستفادة من استراتيجيات تقنية المعلومات في البلدان الشقيقة والصديقة التي حققت نجاحات كبيرة في هذا المجال واختيار الأفضل منها والعمل على تنفيذها في بلادنا، وذلك بما يضمن لنا تطوير العمل الاداري وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

■ عبدالوهاب الحداد

■ عبدالكريم الشامي

الربط الشبكي

● الأخ /علي عبدالله السلال - عضو مجلس الشورى:

- إن أهم الوسائل المطلوبة لتوحيد الجهود للاستفادة من تقنية المعلومات في جميع مناحي حياتنا الربط الشبكي والتنسيق الكامل في إدخال المعلومات بحيث يصبح من السهل على كل جهة أن تستفيد من المعلومات التي تحتاج إليها بواسطة الربط الشبكي.

إن الحاجة إلى إدارة عجلة التنمية الشاملة في الوطن تحتم إيجاد جيل موحد من أجهزة التقنية والاتصالات حتى يتم الربط الشبكي بكل سهولة فكل مؤسسة ووزارة لها أجهزتها من اجيال قديمة لم تعد قادرة على مسايرة التطور التقني الحديث الذي يسابق الزمن فالمطلوب أن يكون الربط الشبكي لتقنية المعلومات بآخر الأجيال من تقنية المعلومات.

إن أهم وسيلة لتسخير التكنولوجيا وتقنية المعلومات في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي استيعاب أهمية هذه التقنية في تحريك عجلة التنمية وتسهيل المعاملات بين الوزارات والمؤسسات حتى تحقق تسهيل معاملات المواطنين الذين يقضون شهوراً كاملة في انتظار إنهاء معاملاتهم.

الاهتمام بالكفاءات الشابة

● الأخ اللواء/ عبدالرحمن البروي- وكيل وزارة الداخلية لقطاع خدمات الشرطة:

- أرى أن الوسائل المطلوبة للاستفادة من تقنية المعلومات يتمثل أهمها في الآتي:

- الاهتمام الكبير من الحكومة والقطاع الخاص ببرامج التكنولوجي والتقني لتحقيق الأداء الإداري المتطور.

- افساح المجال أمام الكفاءات الشابة المؤهلة في مجال تقنية المعلومات وتوفير الدعم المادي والمعنوي لهذه الكوادر للاسهام بفاعلية في تحقيق الأهداف المنشودة وفق استراتيجية تضمن تحقيق تطوير العمل الاداري وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في وطننا اليمني.

- ضرورة الاستفادة من تجارب وخبرات الدول الشقيقة والصديقة التي سبقتنا وحققت نقلات نوعية في هذا المجال.

- إقامة مركز وطني لتقنية المعلومات يكون المنبع والرافد الرئيسي لكافة مراكز المعلومات داخل الوطن وربط اليمن بالعالم.

التنسيق بين مراكز المعلومات

● الأخ العميد/ محمد عبدالقادر الرملي -رئيس مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية:

- نرى أن إنشاء مركز وطني للمعلومات له أهمية كبرى للسيطرة والتنظيم والتنسيق بين كل مراكز المعلومات في مختلف المؤسسات والوزارات والجهات ذات العلاقة ووضع اللوائح والضوابط المنظمة لتبادل المعلومات بمختلف أوجهها وتحديد الصلاحية لمن لهم الحق في الاطلاع على المعلومات والحفاظ على السرية كما يقتصر على الاستفادة من المعلومات، كما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والاصلاح المالي والاداري توفيراً للوقت والجهد والتكاليف والاعباء التي تكلف الدولة والمواطنين وتيسير وتسهيل المعاملات وانجازها في وقت قياسي.

إدخال الأنظمة الحديثة

● الاخ المهندس/ كمال حسين الجبري - مدير عام المؤسسة العامة للاتصالات

١- الاهتمام والتركيز على العنصر والكادر البشري من حيث التدريب والتأهيل وذلك من خلال:

- إدخال مناهج تقنية المعلومات في المدارس

- عمل برنامج تأهيل للقوى العاملة في أجهزة الدولة.

٢- إعادة النظر في دورات العمل في الأجهزة الحكومية وتبسيط الإجراءات والعمل على استخدام تقنية المعلومات بهدف الوصول إلى أتمتة الأعمال الادارية.

٣- توحيد الجهود في عملية إدخال الأنظمة الحديثة والتأكيد على أن تكون هذه الأنظمة متوائمة، ويمكن تجميعها مستقبلا عند البدء في أتمتة الأعمال والإجراءات في أجهزة الدولة.

٤- سن القوانين والتشريعات اللازمة لاعتماد التعامل الالكتروني وعمل الضوابط والأنظمة اللازمة والكفيلة بتسيير واعتماد هذه الأنظمة.

تحقيق قواسم مشتركة

● الأخ العميد الركن/ محمد سري شايع- مدير دائرة النظم والحاسبات بوزارة الدفاع:

-الوسائل المطلوبة لتوحيد الجهود للاستفادة من تقنية المعلومات.

أولاً: بالدرجة الأولى التعاون والتنسيق المتبادل بين كل الجهات والمرافق الرسمية والخاصة وتوحيد المفهوم حول تحقيق الأهداف المناطة بكل جهة وبما يحقق قواسم مشتركة لتبادل المعارف والخدمات واكتمال الصورة الواضحة الخاصة من خلال ذلك يمكن الاسهام في عملية التنمية وخدمة المواطن.

■ عادل السقاف

■ علي السلال

ندعو لإنشاء مركز رئيسي يضم أبرز الكوادر الوطنية المؤهلة وتوفير ما يحتاجه من امكانيات

ثانياً: من الضروري توحيد الجهد والعمل في كل الجهات الرسمية وبصورة خاصة من خلال عمل توصيف وظيفي واداري ليكون مرجعاً ثابتاً وموحداً لتطوير العمل الإداري واتمتة وفق دورات مستندية محددة وموحدة لكل قطاع لا تعطي ولا تتيح أي فرصة للاجتهاد الشخصي والانفراد بما يتوافق مع الأمزجة وضبط كل الجهود والتطبيقات وفقا لما هو مؤطر في المراجع الثابتة المصدق عليها من التوصيف الوظيفي والاداري.

إعداد استراتيجية واضحة

● الأخ الدكتور/ عبدالوهاب يحيى الحداد:

- انتهز الفرصة لاتقدم بالشكر لمجلس الشورى واللجنة على تبنيه قضية هامة هي تقنية المعلومات والتنمية الادارية وجعلها من ضمن أولويات برنامجه لهذا العام.

وللإجابة على السؤال فباختصار أعتقد أن من أهم تلك الوسائل :

أولاً: إعداد استراتيجية واضحة لتقنية المعلومات سواء من حيث إعداد المشاريع أو التخطيط والتدريب والعودة إلى تضافر جهود جميع الجهات الحكومية في هذا الصدد على أن يكون هناك هدف واضح ومحدد لهذه الاستراتيجية يصب في النهاية في الوصول إلى تطبيق تقنية المعلومات بشكل سليم.

■ كمال الجبري

■ محمد سري شايع

من الضروري تفعيل دور البرنامج الوطني لتقنية المعلومات

إضافة إلى إسناد مهام الإشراف والتنسيق ووضع المواصفات والأطر إلى جهة واحدة مع مشاركة الجهات ذات العلاقة في لجان وفرق عمل مشروع تقنية المعلومات.

وتقليل المركزية في التنفيذ بأقصى حد مع تحديد مسؤولية تنفيذ المشاريع المشتركة والجهات المشاركة وإسناد مهام تنفيذ تطبيقات الجهات الخاصة للجهات نفسها مع إتباع المواصفات والأطر الموضوعية من قبل جهاز الإشراف وبناء بوابة وطنية واحدة للخدمات الحكومية تكون مدخلاً لبوابات الجهات الأخرى إن وجدت وتكوين لجنة أو هيئة استشارية.

إلى جانب إيجاد جهات اشرافية مدربة ومتخصصة مع معرفة تامة باللغة الانجليزية في الجهات الحكومية لوضع خطط تقنية المعلومات وتنفيذها وهذا ما قامت به العديد من الدول الرائدة بهذا المجال.

ثانياً: الإرادة السياسية لتطبيق تلك الاستراتيجية والرؤية الواضحة للنقلة النوعية المطلوبة للعمل الحكومي ولدينا من دول الجوار أمثلة والتي تم ربط إدارة تلك المشاريع بأعلى سلطة في الدولة وهذا ما نفتقر إليه في تنفيذ الاستراتيجية التي أقرها مجلس الوزراء قبل عامين تقريباً.

ثالثاً: إلزامية كل أجهزة الدولة بالتعامل من خلال تلك الاستراتيجية والخطط والتدريب.

رابعاً: ضرورة أن تسعى الحكومة إلى معالجة القصور في التشريعات والقوانين حيث أن تنفيذ المشروع يحتاج بالضرورة إلى توفير بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة.

خامساً: الاستفادة من التجارب الناجحة للدول التي سبقتنا في تطبيق تقنية المعلومات للأخذ بأسباب النجاح وتلافي عوامل الفشل والمخاطر المترتبة على ذلك.

سادساً: توفير التمويل المالي سواء في فترة التأسيس أو في فترة التطبيق والتدريب والصيانة.

أما المردود الاقتصادي فإن له أبعاداً اقتصادية عدة منها زيادة فاعلية التعاملات الحكومية في ما بين الوزارات والمصالح، وفي ما بينها وبين المواطن وبين الحكومة ورجل الأعمال وتقليص الاجراءات وتبادل المعاملات والوثائق بين الجهات ذات العلاقة وزيادة الاستثمار من خلال إتاحة تطبيقات التجارة الالكترونية والذي ينعكس ايجابا على المشتروات الحكومية ايضا.

قاعدة بيانات وطنية

● الأخ المهندس/ عبدالكريم الشامي- مدير نظم المعلومات بمصلحة الأحوال المدنية:

أولاً: يجب أن يفهم ويترسخ معنى الحكومة الالكترونية ومعنى تقنية المعلومات لدى الجميع قبل أن نفكر في آلية تسخيرها لخدمة التنمية والمجتمع.

ثانياً: عندما يصبح البلد ممتلكاً لقاعدة بيانات وطنية لكافة مواطنيه عندها ستنعكس ايجاباً على آليات العمل المختلفة حيث سيصبح من السهل تبادل ملف وبيانات المواطن في ما بين مختلف الجهات مما سينعكس ايجاباً على كافة مجالات التنمية وسيسهل الكثير على المواطن بدلاً من التعقيدات الموجودة حالياً.

المفهوم الصحيح

● الأخ /عبدالله ناجي الظرافي- مدير عام المعلومات في اللجنة العليا للانتخابات:

أولاً: يجب أن نعرف المفهوم الصحيح للحكومة الالكترونية وأن يكون هناك تفريق واضح بين استخدام تقنية الاتصالات في المجالات الخدمية وبين أن تمتلك الجهات الحكومية قواعد بيانات ملائمة للارتباط في ما بينها وبين مؤسسات الدولة.

ثانياً: لغرض تحقيق الاستفادة المثلى من قواعد البيانات التي تمكن متخذ القرار من الحصول على البيانات المطلوبة فيجب أن تتبنى الجهات الحكومية سياسة واضحة عند إنشاء قواعد البيانات وذلك حتى تتمكن الجهات من عمليات الحصول على البيانات المطلوبة لانجاح المهام الخاصة بكل جهة مع عدم تكرار عمل الأنظمة وقواعد البيانات في كل جهة على حدة.

تفعيل البرنامج الوطني

● الأخت/ سميرة عبدالله محمد سالم- نائب مدير عام إدارة المكتب الوطني لتقنية المعلومات والاتصالات بوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات:

إن الوصول للحكومة الالكترونية يتطلب إلى جانب الاستراتيجية الوطنية والبرنامج الوطني لتقنية المعلومات الايفاء بالالتزامات السياسية لتنفيذ وتفعيل البرنامج الوطني باعتباره الحل الوحيد لمواجهة التحديات وإيجاد توافق وتكامل وتزامن لتطبيقات الحكومة الالكترونية من خلال ايجاد التطبيقات الحكومية الموحدة لتخطيط وادارة الموارد والعمل على تعريف وتدشين المشاريع المشتركة التي تخص أكثر من جهة أو المشاريع التي تهم الجميع لتفادي التكرار وتنسيق الجهود وكسباً للوقت وترشيداً للانفاق الذي يعتبر من فوائد تطبيقات الحكومة الالكترونية عكس ماهو موجود في الوضع الراهن زيادة انفاق في إنشاء شبكات معلوماتية لكل قطاع على حدة ولا يوجد ترابط شبكي بيني لإدارة المعلومات.

والحل الوحيد هو تفعيل ادارة المكتب للبرنامج الوطني لتقنية المعلومات من خلال وضع هيكله التنظيمي وإنشاء مراكزه التخصصية في التأهيل والاستشارات ومشاركة كافة الجهات ذات العلاقة واعتماد الموارد المالية الكفيلة لانجاح واستمرارية العمل في خطط وبرامج منظمة وفق تطبيق تدريجي والاختيار الأمثل للاستراتيجيات حسب الأولويات والاحتياجات وفي إعادة وإنشاء عمل مؤسسي متكامل والتشريعات والقوانين التي تؤمن قاعدة سليمة تضمن إدارة حديثة وقيادة متكاملة في تطبيق الاستراتيجية الوطنية والبرنامج الوطني لإنشاء مجتمع المعلوماتية في اليمن وصولاً للحكومة الالكترونية.

■ عبدالله ناجي الظرافي

■ سميرة عبدالله سالم

تصوير/ ناشر سيف